A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/688
19 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في نيجيريا

مذكرة من الأمين العام

١ - رحبت الجمعية العامة، في قرارها ١٠٩/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، باضطلاعي بمهمة المساعي الحميدة مع حكومة نيجيريا، وطلبت أن أواصل إجراء المزيد من المباحثات مع حكومة نيجيريا، بالتعاون مع رابطة الكمنولث، بشأن مسائل ذات صلة بأغراض القرار. وطلبت الجمعية العامة أيضا أن أقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، وعن إمكانيات تقديم المجتمع الدولي مساعدة عملية لنيجيريا لتحقيق إعادة الحكم الديمقراطي والتمتع التام بحقوق الإنسان في نيجيريا.

٢ - ووفقا لذلك القرار، استمرت المحادثات مع حكومة نيجيريا على أرفع المستويات بشأن مسائل تتعلق بولاية مهمة المساعي الحميدة التي أضطلع بها. وعلى الرغم من أن حكومة نيجيريا باشرت المشاركة في هذه المناقشات بروح إيجابية، فلا يزال يُنتظر منها رد إضافي على توصيات بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها سلفي في آذار/ مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٣ - وفي ضوء القرارات المتخذة مؤخرا في اجتماع رؤساء دول وحكومات الكمنولث الذي عقد في ادنبرا، اسكتلندا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، سأجري من جديد مشاورات مع حكومة نيجيريا، والأمين العام للكمنولث، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بشأن السُبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة عملية لنيجيريا من أجل تحقيق التمتع التام بحقوق الإنسان في هذا البلد. وسأقوم أيضا، بالتعاون مع الكمنولث، وبالتشاور مع حكومة نيجيريا، بالنظر في سبل محددة تستطيع منظومة الأمم المتحدة عن طريقها، مواصلة تقديم المساعدة إلى نيجيريا في كفالة العودة الديمقراطية إلى الحكم المدني بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وفقا للجدول الزمني المحدد سابقا.

٤ - وعملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٣/١٩٩٧ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧[١]، عيَّن رئيس اللجنة، في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، السيد تيانجانا مالوا (ملاوي) مقررا خاصا للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في نيجيريا. وفي أعقاب استقالة السيد مالوا، لأسباب شخصية، في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، قام رئيس اللجنة بعد التشاور مع أعضاء المكتب، بتعيين السيد سولي جيهانغير سورابجي (الهند) مقررا خاصا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (انظر أيضا A/52/583).

٥ - وكُلف المقرر الخاص بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين، وبإقامة اتصالات مباشرة مع سلطات نيجيريا وشعبها. وبالتالي، قام المقرر الخاص، في إطار الولاية التي كلِّفته بها اللجنة، بعد تعيينه، ببدء مشاورات غير رسمية مع الممثل الدائم لنيجيريا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بهدف تقييم إمكانيات الاضطلاع ببعثة لتقصي الحقائق في الموقع.

٦ - ونظرا إلى أن المقرر الخاص لم يعيَّن إلا مؤخرا، وإلى أنه يبدو من المحتمل جدا أن يصبح مبدأ الاضطلاع ببعثة في الموقع حقيقة واقعة، قرر المقرر الخاص أن لا يقدم تقريرا مؤقتا عن حالة حقوق الإنسان في نيجيريا إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وبدلا من ذلك، سيُقدم تقرير كامل عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠٩/٥١ وقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٣/١٩٩٧، إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين. وسيستند ذلك التقرير، في حالة موافقة حكومة نيجيريا على إيفاد بعثة في الموقع، إلى المعلومات والملاحظات التي يجمعها المقرر الخاص مباشرة أثناء البعثة المقترحة.

- - - - -

(١) **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٣** (E/1997/23)، **الفصل الثاني، الفرع ألف.**